التعليقُ الشرطيُّ بـ(أفعال الكينونةِ) المركَّبةِ، و(حتى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ

أ.م.د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود
كلية الدراسات القُرآنيةِ/ جامعة بابل

Comment requirement by (acts being) the vehicle, and (even) In the Quranic text: Analytical Study

Ass.Prof.Dr. Ali Abdel Fattah Al-Haj Farhood
College of Quranic Studies / University of Babylon

Abstract

The commentary requirement method Badi language reflected the eloquent statement on the purposes of when the Speaker, to be held in the malfunction link close cooperation between pillars two presidents expression: Inter requirement, and the answer. The link between them a contract is a tool that requirement. We find that the answer is not achieved only if the inter requirement, giving a speech associative movement demonstrated the profound significance by its phenomenon.

ملخَّصُ

التعليقُ الشرطيُّ أسلوبٌ لغويٌّ بديعٌ يتجلَّى فيه البيانُ البليغُ عن أغراضٍ عندَ قائلِها، يَعقِدُ فيه الربْطَ الدلاليَّ الوثيقَ بينَ رُكنَينِ تعبيريَّيْنِ رئيسَين هما: جملةُ الشرطِ، وجملةُ الجوابِ. والرابطُ بينهما بذلكَ العَقدِ هو أداةُ الشرطِ. فنجِدُ أنَّ جملةَ الجوابِ لا تتحققُ إلا إذا تحققتْ جملةُ الشرطِ، مما يَمنَحُ الكلامَ حركةً تَرابُطيةً تُظهِرُها دلالتُه العميقةُ بحسبِ بِنيتِه الظاهرة.

من هذا الفَهْمِ التدبُّريِّ في النصِّ القرآنيِّ جاءت دراستُنا التحليليةُ التحقيقيةُ في هذا البحثِ، لتُثبِتَ أَنَّ ثمةَ عَلاقةً ترابطيةً قائمةً على التعليقِ الشرطيِّ بينَ التركيبِ الناشئِ من اجتماعِ (النفي، وفعل الكينونة المنفي دلاليًّا)، والتركيبَ الواقعِ بعد (حتى). وهما مُنتَظِمانِ في نصٍّ واحدٍ، وعبارةٍ مشتَرَكةٍ واحدةٍ، يَعقِدُ بينهما – بهذا الربْطِ الشرطيِّ التعليقيِّ – مجموعُ الدلالةِ المتحدةِ من (الإثباتِ وحتَّى)، كما تحصَّلت دلالةُ الحصرِ والتوكيدِ من اتحادِ (النفي وإلا) في تركيبٍ واحد.

وقد وضعنا لهذا البحثِ خطةً مُحكَمةً عرضنا في ضوئِها لصورِ نمطِ هذا التعليقِ الشرطيِّ الخاصِّ المقروءِ دلاليًّا عنِ النظمِ القرآنيِّ الظاهر، قائمةً على ذِكْرِ الشواهدِ القرآنيةِ الواردةِ لها، فالتحليلِ التفصيليِّ الوافي لها، باستحضارِ ما اكتنزتهُ المصادرُ والمراجع.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ النمطَ الوحيدَ لأُسلوبِ الشرطِ هنا هو اجتماعُ (الإثباتِ وحتى)، أو اجتماعُ (فِعْلِ الكينونةِ المركَّبِ وحتَّى) الذي عَرَضَتْ له هذه الدراسةُ. وهو أُسلوبٌ مرتَّبٌ – تتابُعًا واجِبًا لا تغييرَ له – بتركيبٍ رئيسٍ واحدٍ هو:

الجواب المقدَّم: مركَّب (النفي وفعل الكينونة) ⟵ الشرط المؤخَّر (حتَّى والفعل المضارع).

أي أَنه قائمٌ على مجيءِ الجوابِ مؤلَّفًا من (فِعْلِ الكَينُونَةِ) المركَّبِ وجملتِه، ومن (حتَّى) وجملتِها. فهو – إذًا – يباينُ الترتيبَ الشرطيَّ التعليقيَّ الاعتياديَّ المعروفَ القائمَ على (أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب)، من حيثُ أنَّ أسلوبَ الشرطِ بـ(فعل الكينونةِ، وحتَّى) يكونُ ترتيبُ أجزاءِ نظْمِه المذكورِ واجبًا، ولا يجوزُ تغييرُه؛ لأَنه عندَ تغييرِ ترتيبِه لا يعودُ دالاً على التعليقِ الشرطيِّ، ولا يستقيمُ معنى الجملةِ التي تكونُ عليه. فهو خاصٌّ، لا يُشابِهُ أُسلوبَ الشرطِ الاعتياديِّ المعروفِ الذي تتنوَّعُ مواضِعُ أركانِه (الأَداة، وجملة الشرط، وجملة الجواب) بتغيِّرِ الترتيبِ، وعدمِ جُمودِه، فضلاً على تنوُّعِ أدواتِه، وأزمنةِ أفعالِه.

إنَّ التعليقَ بهذا النظمِ الجديدِ قائمٌ على الدلالةِ الحقيقيةِ للشرطِ؛ فلا يأتي به الشرطُ المجازيُّ أوِ الشَّكليُّ، وهو أُسلوبٌ شرطيٌّ تكامليٌّ لا يمكِنُ أنْ يُحذَفَ من أجزائِه رُكنٌ، أي لا يُمكِنُ الاكتفاءُ بجزءٍ منه دونَ أجزاءٍ أُخرى، فيجِبُ ذِكْرُ الجوابِ المقدَّمِ المسبوقِ بـ(النفي)، أو بـ(الطلب)، ويجِبُ ذِكْرُ الشرطِ المؤخَّرِ المسبوقِ بـ(حتى).

يُمثِّلُ هذا البحثُ استنتاجًا جديدًا لم يُتوصَّلْ إليه بالتفصيلِ المعروضِ له فيه؛ لذا إنه يأتي بإثراءٍ معرفيٍّ سيَفيدُ منه الدارسون والباحثون في لغةِ القرآن، وفي إعجازه الأُسلوبيِّ الدلالي.

الكلمات المفتاحية: التعليق الشرطي / أسلوب الشرط / التعبير القرآني / لغة القرآن / النحو القرآني / دراسة تحليلية / أنماط الشرط / الإعجاز البياني / التركيب الشرطي / نظْم القرآن / مركَّب النفي وفعل الكينونة / الإثبات وحتى.

ميدان البحث: لغة القرآن / والنحو القرآني / والدلالة القرآنية / والنحو العربي / وأساليب التعبير القرآني / والبيان القرآني.

الأقسام المستفيدة: اللغة العربية / علوم القرآن / التفسير / لغة القرآن / الفكر والعقيدة.

مقدمة:

أمَّا قَبْلُ فنَحمَدُ اللهَ تعالى، ونشكُرُ له أنْ جعلنا ممَّن تطيبُ نفسُه بالبحثِ العلميِّ اللغويِّ التحقيقيِّ في القرآنِ الكريمِ، استنادًا إلى قولِه – عَزَّ مِن قائلٍ –: **{وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ}** [القمر/١٧]، ونسألُه أن يُصَلِّيَ على خيرِ خلقِه مدينةِ العِلْمِ، ومُشَرِّفِ القَلَمِ، النبيِّ محمدٍ (صلى اللهُ عليهِ وآلِه وسلم)، الذي (قَرَأَ)، فـ(أَقْرَأَ)، وعلى آلِه المُطهَّرين، وصحبِه المنتجَبين.

وأما بعدُ:

فإنَّ الهدايةَ التوجيهيةَ المُكتَنَزَةَ في قولِه تعالى: **{لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}** **[**فُصِّلَتْ/42]، وفي قولِه تعالى:**{أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}** [محمد/٢٤] تجعلُ من التأملِ التحقيقيِّ في نظْمِ القرآنِ الكريمِ سبيلاً ناجعًا لاستخلاصِ النتائجِ التي تتحصَّلُ للباحثِ وهو يُنعِمُ نظرَه، ويُمعِنُ فِكْرَه في ذلك النظْمِ المبتني على تآلُفِ الأصواتِ؛ لتُعطِيَ لفظًا، وعلى تآلُفِ الألفاظِ؛ لِتُكوِّنَ جملةً، أو عبارةً، أو تركيبًا ضمنَ واحدٍ من أَساليبِ القولِ المتنوعةِ التي حظِيت بها اللغةُ العربيةُ، فانمازت بذلكَ أن تكونَ لُغةَ بيانٍ وتبيين.

ولعلَّ التحصيلَ المتجدِّدَ من الفَهْمِ الدلاليِّ للبيانِ القرآنيِّ عن كلِّ ما تآلَفَ من منظومةِ اللغةِ العربيةِ في مستوياتِها (الصوتيةِ، والصرفيةِ، والتركيبيةِ، والمعنوية) هو الجَنَى الداني الذي يقطِفُهُ المتأملُ المدَّبِّرُ آياتِ القرآنِ الكريمِ ونصوصَه وجُمَلَه، وما تكتنِفُه من نَظْمٍ يَفيضُ بالدلالاتِ الإيحائيةِ التي تكشِفُ للنصِّ بيانًا لا يُشابِهُ بيانًا سابقًا قدِ استُنتِجَ عنِ النصِّ نفسِه من دراسةِ باحثٍ سابقٍ، ويَلحَقُه بيانٌ جديدٌ عن مدَبِّرٍ آخرَ يكونُ تحصيلُه برؤيةٍ ثالثةٍ تَزيدُ على رؤيتَين سبقتا، فيكونُ النصُّ قد أفاضَ على المتأمِّلِ فيه – عن أدواتِ تأمُّلِه – من الدلالاتِ الإيحائيةِ المكتَنَزَةِ ما لا يَقِفُه عند المعروفِ من لفظِه الظاهرِ فقط.

ومن هذه الحقيقةِ المؤكَّدةِ في البيانِ القرآنيِّ جاءت بحوثُنا السابقةُ في ميدانِ دراسةِ (الدلالةِ اللغويةِ والنحويةِ للنصِّ القرآنيِّ) بعامةٍ، ومنها بحثُنا السابقُ (التعليقُ الشرطيُّ بـ(النفي وحتَّى)، وبـ(الطَّلَبِ وحتَّى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ)[1] ذو الصِّلةِ الموضوعيةِ بهذا البحثِ (التعليقُ الشرطيُّ بـ(أفعال الكينونةِ) المركَّبةِ و(حتى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ) من جهةِ الفكرةِ الواحدةِ في فَهْمِ الدلالةِ اللغويةِ الشرطيةِ التعليقيةِ عن (حتَّى) وما يسبِقُها من نَظْمٍ قائمٍ على (دلالة النفي) في (البحثِ الأول) المشارِ إليه، وعلى (دلالة الإثبات) في (هذا البحثِ). فلكلّ مِّنهما مادتُه المستقلةُ، وشواهدُه الخاصةُ به، وتحليلُه اللازمُ له. وإنِ اتفقَ بابُهما النحويُّ، وهو أُسلوبُ الشرط.

(1) منشورٌ في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (الرابع والعشرون)، العدد (الثاني) / 2016.

وقد عرضنا لمادةِ بحثِنا هذا بخطةٍ توزَّعتْ على مقدمةٍ، وثلاثةِ مباحثَ، ونتيجةٍ تضمَّنتْ خلاصةَ البحثِ، مستمدِّينَ العَونَ من اللهِ تعالى لخدمةِ كتابِه الكريمِ. فإنْ أصبْنا فتلك الغايةُ المنشودةُ، وإنْ سَهَونا أو أخطأنا فليس بغريبٍ من القاصر في (كمال المعرفة).

المبحثُ الأولُ /

في أُسلوبِ الشرطِ:

من الثوابتِ الدلاليةِ التي تُفهَمُ عن أُسلوبِ الشرْطِ في اللغةِ العربيةِ أنه يقومُ على التعليقِ المترابطِ بين ثلاثةِ أجزاءٍ رئيسةٍ متواليةٍ تُكوِّنُه، هي: (أداةُ الشرطِ) التي تربطُ بين الجزءَينِ الآخرَين، و(الشرْطُ) وهو المعلَّقُ عليهِ، و(الجوابُ) وهو المعلَّقُ نفسُه، في التركيبِ الاعتياديِّ المعروفِ لأُسلوبِ الشرط.

و(الشرْطُ) المعلَّقُ عليهِ وقوعُ (الجواب) يكونُ في ميدانِ (الاحتمال)؛ فمتى ما وقعَ وتحقَّقَ، وقعَ (الجوابُ) وتحقَّقَ. ومتى ما امتنعَ، امتنعَ (الجوابُ). وهذا يجري فعليًّا في (الشرطِ) الذي يتضمَّنُ (تعليقًا حقيقيًّا)، نحوُ قولِه تعالى: ﴿**فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة/256]. فـ(الاستمساكُ بالعُروةِ الوُثقى) – الممنوعةِ منِ الانفصامِ – متوقِّفٌ تحقُّقُه على (الكُفْرِ بالطاغوتِ)، و(الإيمانِ بالله) معًا. إذ يُحتَمَلُ حصولُ هذا (الكفر)، وهذا (الإيمان) معًا؛ فيُحتَمَلُ حصولُ هذا (الاستمساكُ)، من جهةٍ. ولا يُحتَمَلُ حصولُهما؛ فلا يُحتَمَلُ حصولُه، من جهةٍ أُخرى.

أمَّا (أُسلوبُ الشرطِ) القائمِ على نظْمٍ لا تعليقَ فيه – يُفهَمُ من (عدم توقُّفِ) وقوعِ الجوابِ، على وقوعِ الشرط، ويُعرَفُ من (وقوع الجواب) من غيرِ ما ارتباطٍ قائمٍ على وقوعِ الشرط – فهو ما سمَّيناه بـ(الشرطِ الشكليِّ)، أوِ (الشرطِ المجازيِّ). نحوُ قولِه تعالى:**{وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ}**[لقمان/12]. فالجوابُ (إنَّ اللهَ غَنِيٌّ حميدُ) أمرٌ ثابتٌ للهِ تعالى، لا يتوقَّفُ حصولُه على الشرْطِ السابقِ عليه **{مَنْ كَفَرَ}**، بدليلِ أنَّ النصَّ السابقَ عليه – وهو قولُه تعالى:**{وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ}**– قد أكَّدَ أنَّ (الشُكْرَ) الصادرَ عنِ الإنسانِ لا يُغني اللهَ تعالى شيئًا. بل يكونُ نافعًا للإنسانِ الشاكرِ نفسِه؛ لذا إنَّ (الكُفْرَ) لا يَضُرُّ اللهَ شيئًا. فهو الغَنِيُّ الحميدُ.

وقد عرضنا لهذا التقسيمِ لأُسلوبِ الشرطِ – ولسواهُ مما يتصِلُ بهذا البابِ النحويِّ – بتفصيلٍ أكثرَ في بحثِنا الموسومِ بـ(التعليقُ الشرطيُّ بـ(النفي وحتَّى)، وبـ(الطَّلَبِ وحتَّى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ)[1]. وآثرنا عدمَ التَّكرارِ له في هذا البحثِ، إلا ما يَقتضيهِ البيانُ.

وتجدُرُ الإشارةُ – هنا – إلى أنَّ (الشرطَ) أُسلوبٌ يتحصَّلُ نظْمُه الدلاليُّ الجمْعِيُّ في تركيبٍ واحدٍ يُؤدِّيه جُزءاهُ المترابطانِ (الشرط، والجواب)؛ بآيةِ ما أنَّ ((الفائدةَ لا تتِمُّ إلا باجتماعِ... الشرطِ والجواب))[2]. فـ((الشرطُ من دونِ الجزاءِ، والجزاءُ من دونِ الشرطِ لا يُفيدُ))[3].

إنَّ ما مرَّ يُقرِّرُ ثابتًا في العُرْفِ اللغويِّ النحويِّ لأُسلوبِ الشرطِ، هو أنَّ (الشرطَ، والجوابَ) بواقعِ الجملةِ الواحدةِ[1]. وهما ركنان أساسانِ يتحققُ (الجوابُ) منهما بتحقُّقِ (الشرطِ)، بوساطةِ الارتباطِ، والربطِ بينهما في سياقٍ واحدٍ، ونَظْمٍ موحَّدٍ يُؤكِّدُ أنَّ لعِبارةِ الشرطِ كلِّها ((خصوصيةً تركيبيةً دلاليةً تتميزُ بها))[1].

---

(1) يُنظر: مضمون الهامش (1) في هذا البحث.

(2) تركيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي10. (رسالة ماجستير مخطوطة أشرف عليها د. علي عبدالفتاح) جامعة بابل / كلية التربية / 2010.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان 278:1.

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه، تح: د. عبدالسلام محمد هارون 259:1، والأصول في النحو، أبوبكر ابن سهل السراج، تح: د.عبدالحسين الفتلي 158:2، وأسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني، تح: هـ.ريتر 111، والبسيط في شرح الكافية، الاستراباذي 647:2، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي

ومن المناسبِ – هنا – تأكيدُ أَنَّ تآلُفَ أجزاءِ أيِّ نَظْمٍ إنما ((يجري على وفْقِ ظاهرتَين تركيبيَّتَين هما: الارتباطُ، والربطُ. والمقصودُ بـ(الارتباطِ) نشوءُ عَلاقةٍ نحويةٍ سياقيةٍ وثيقةٍ بين معنيَيْنِ [من] دونِ واسطةٍ لفظيةٍ. فهي أشبهُ بعَلاقةِ الشيءِ بنفسِه. والمقصودُ بـ(الرَّبْطِ) اصطِناعُ عَلاقةٍ نحويةٍ سياقيةٍ بين معنيَيْنِ باستعمالِ واسطةٍ تتمثَّلُ في أداةٍ رابطةٍ تدُلُّ على تلكَ العَلاقةِ، أو ضميرٍ بارزٍ عائد. وتلجأُ العربيةُ إلى (الربطِ) إما لأمْنِ اللبسِ في فهمِ الانفصالِ بين المعنيَيْن، وإما لأمْنِ اللبسِ في فَهمِ الارتباطِ بين المعنيَيْن. فـ(الرَّبْطُ) هو الحَلَقةُ الوُسطى بين (الارتباط)، و(الانفصال)))[2].

ومما يتحقَّقُ عن هذا (الربطِ، والارتباطِ) التلازميِّ بالتعليقِ الشرْطيِّ – مما لا يَحْصَلُ جزءٌ منه (وهو الجوابُ) إلا بحصولِ الجزءِ الأساسِ المتوقَّفِ عليه، وهو الشرطُ – ما قام عليه بحثُنا هذا بالعرْضِ والتحليلِ الدلاليِّ للشواهدِ القرآنيةِ ذاتِ الصِّلةِ، وهو (أسلوبُ التعليقِ الشرطِيِّ بـ(أفعالِ الكينونةِ)[3] المُركَّبةِ، و(حتَّى)).

وهو أسلوبٌ قوامُه التعليقُ الشرطيُّ الخالي من أدواتِ الشرطِ المعروفة، وله تركيبُه الخاصُّ المتحققُ بأدواتٍ، وأركانٍ لفظيةٍ لازمةٍ تربطُ بين الشرطِ، والجزاءِ.

إنَّ أُسلوبَ الشرط الخاصِّ – هنا – هو قَيدٌ تعليقيٌّ احتماليٌّ قائمٌ على نَمَطٍ رئيسٍ واحدٍ، هو:

(فِعْلُ الكَينُونَةِ) المركَّبُ وجملتُه، ثم (حتَّى) وجملتُها.

وهو أسلوبٌ قائمٌ على ترتيبٍ نظْمِيٍّ خاصٍّ واحدٍ لا تغييرَ له، يباينُ الترتيبَ الشرطيَّ التعليقيَّ الاعتياديِّ المعروفَ القائمَ على (أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب)، من حيثُ أنَّ أسلوبَ الشرطِ بـ(فعل الكينونةِ، وحتَّى) يكونُ ترتيبُ أجزاءِ نظْمِه واجبًا على النحوِ الآتي:

الجواب المقدَّم: مركَّب (النفي وفعل الكينونة) ⟵ الشرط المؤخَّر (حتَّى والفعل المضارع).

بالتقديمِ الواجبِ للجوابِ المقترنِ بـ(النفي) اللازمِ معه على الشرطِ المقترنِ – لزومًا – بـ(حتَّى) الغائيةِ، وهو مؤخَّرٌ وجوبًا. وليس على الترتيبِ الذي تقومُ عليه الجملةُ الشرطيةُ ذاتُ الأداةِ الرابطةِ من مجيءِ:

(أداة الشرط) ⟵ (الشرط) ⟵ (الجواب)

في صورتِها ذاتِ الترتيبِ الاعتيادي، علاوةً على مجيئِها بصورٍ أخرى بترتيبٍ آخرَ يقعُ فيه التقديمُ والتأخيرُ بين أركانِها الثلاثةِ الرئيسةِ (أداة الشرط)، و(جملة الشرط)، و(جملة الجواب)، أو يقعُ فيها (الذكر)، و(الاكتفاء)[4]، أو يقعُ فيها التلاقي مع (القسم وجوابِه) بحسبِ الضوابطِ النحويةِ المنظِّمةِ هذا التلاقيَ في سياقٍ واستعمالٍ واحد.

إنَّ وجوبَ تقديمِ الجوابِ على الشرطِ في مستوى النظْمِ المعروضِ له في هذا البحثِ متحصَّلٌ من استقامةِ المعنى بهذا الترتيب، ولا يصِحُّ – دلاليًّا – الترتيبُ المبدوءُ بالشرطِ المتلوِّ بالجواب.

وللتوضيحِ اللازمِ لهذا الترتيبِ الواجبِ نعرِضُ للمثالِ التعليميِّ الآتي:

نقولُ: (ما يزالُ العدوُّ قويًّا حتَّى يَشهَدَ وحدتَنا). فالجوابُ المقدَّمُ (ما يزالُ العدوُّ قويًّا) لازمٌ تقديمُه على الشرطِ المؤخَّرِ (حتى يشهَدَ وحدتَنا). وباستبدالِ الفعْلِ المثبَتِ (يبقى) بفِعْلِ الكينونةِ المركَّبِ (ما يزال) يكونُ النظمُ (يبقى العدوُّ قويًّا حتى يشهَدَ

351:2، والأشباه والنظائر، السيوطي، تح: د. فايز ترحيني 300:2، والبحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين 257، وجملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب، د. مازن الوعر 15، والشرط في القرآن، عبدالعزيز علي صالح المعيبد 59 (رسالة ماجستير)، وتطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين، د. صالح الظالمي 221.

(1) البحث الدلالي عند المفسرين، د. زينب عبدالحسين السلطاني 353. ويُنظرُ: الدلالة في النحو العربي، د. كريم حسين ناصح.

(2) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة 1. الصوابُ (يجري على وفق).

(3) ينظرُ في دلالة (كان وأخواتِها) وتسميتِها: في النحو العربي: نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي 176-184.

(4) يُنظر – لاستبيان مصطلح (الاكتفاء) في النحو القرآني -: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: دراسة نقدية للحذف والتقدير، د. علي عبدالفتاح (المقدمة).

وحدتَنا). أمَّا دلالتُه الشرطيةُ فهي: (يزالُ العدوُّ قويًّا إنْ يَّشهَدْ وحدتَنا)، أو (لا يبقى العدوُّ قويًّا إنْ يَّشهَدْ وحدتَنا)، أو (لا يكونُ العدوُّ قويًّا إنْ يَّشهَدْ وحدتَنا).

ولا يصِحُّ أن يَّكونَ الترتيبُ بمستوى ترتيبِ الشرطِ الاعتياديِّ المعروفِ، نحوُ (إنْ توحَّدْنا ضَعُفَ عدوُّنا). بذكرِ الشرطِ يتلوهُ الجوابُ، وهما مرتبطانِ بأداةِ الشرطِ (إنْ) السابقةِ عليهما كليهما. فلا يصِحُّ أن يكونَ المثالُ المذكورُ بهذا الترتيبِ: (حتَّى يَشهَدَ العدوُّ وحدَتَنا ما يَزالُ قويًّا)؛ لأنهُ مثالٌ بلا معنى مستقيم.

إنَّ أسلوبَ الشرطِ بـ(فِعْلِ الكينونةِ المركَّبِ، وحتَّى) لا يجتمعُ بـ(القَسَم) بحسبِ الشواهدِ القرآنيةِ المعروضِ لها هنا، ويُكتفَى فيه عن (أداةِ الشرط). فالتركيبُ الدالُّ على (الإثباتِ) الحاصلِ عن (نفيِ النفي) من (فِعْلِ الكينونةِ المركَّبِ) وما بعدَه مما يتصِلُ به (وهو الجوابُ) دَلاليًّا، و(حتَّى) و(الفِعْلُ المضارعُ) الذي بعدها (وهو الشرطُ) دلاليًّا يَلزمُ ذكرُهما، ويستحيلُ التعليقُ بغيرِ أحدِهما، أو بغيرِهما في أُسلوبِ الشرطِ الخاصِّ هنا.

ولـ(حتَّى) في هذا الأُسلوبِ التعليقيِّ وظيفةُ الموجِّهِ الرئيسِ لدلالةِ الشرْطِ ارتباطًا بدلالةِ (نفي النفي) أوِ (الإثبات) المتحصَّلِ عليهِ من (فِعْلِ الكَينونةِ المركَّب) الواردِ أولاً.

المبحثُ الثاني /

في دلالةِ فعلِ الكَينونةِ المركَّب:

إنَّ ترصينَ البحثِ العلميِّ يستدعي – بإيجازٍ وافٍ – ذكرَ ما يلزَمُ له، وإنْ كان هذا اللازمُ من البدْهياتِ التي أفاضت بذكرِها مظانُّ الدراساتِ النحويةِ.

ومن هذا الميدانِ تبيينُ دلالةِ الفِعلِ (ما زال) – أو (لا يزالُ) – الواردِ رُكنًا رئيسًا في أُسلوبِ الشرطِ الخاصِّ هنا، إذ جاء في (4) أربعةِ مواضعَ له في النصِّ القرآني، وبدلالتِه تُقرَأُ دلالةُ الفعلِ (ما بَرِحَ) المركَّبِ الآخرِ الموافِقِ له في المعنى، إذ جاء في (3) ثلاثةِ مواضعَ لهذا الأُسلوبِ في النصِّ القرآني.

إنَّ الفعلَ (لايزالُ) مؤلَّفٌ من حرف النفي (لا)، والفعلِ (يزال). وهذا الفعلُ بمعنى (ما كان)، أو (ما دام). فهو يدلُّ على النفيِ ضمنًا. فإذا دخلت عليه كلمةُ النفي نفت دلالتَه ليتحوَّلَ المعنى المركَّبُ منهما إلى الإيجابِ، أو الإثباتِ، فيصيرُ (مازال) بمعنى (كان)، أو (دام)، أو (بَقِيَ)[1]، دالاً ((على الكينونةِ المستمرة))[2].

قال ابنُ السرَّاج: ((وإنما صار النفيُ في معنى الإيجابِ من أجلِ أنَّ قولَهم: (زالَ) بغيرِ ذِكْرِ (ما) في معنى النفي؛ لأنك تُريدُ عَدَمَ الخَبَرِ. فكأنَّكَ لو قُلتَ: (زالَ زيدٌ قائِمًا) لكانَ المعنى (زالَ قِيامُهُ). فهو ضدُّ (كان زيدٌ قائمًا). و(كانَ وأَخواتُها) إنما الفائدةُ في أَخبارِها، والإيجابُ والنفيُ يقع على الأخبارِ. فلمَّا كان (زالَ) بمعنى (ما كانَ)، ثم أُدخِلَتْ (ما) صار إيجابًا؛ لأنَّ نفيَ النفي إيجابٌ))[3].

وقال أبو هلالِ العسكريُّ عن الفعلِ (لم يَزَلْ): (((لمْ) حرفُ نَفْيٍ و(زال) فِعْلُ نَفْيٍ. ومعناه ضدُّ (دام). فلما دخلت عليه [لم] صار معناه (دام). فقولُك: (لمْ يَزَلْ موجُودًا) بمعنى قولِكَ: (دامَ موجُودًا)؛ لأنَّ نَفْيَ النفْيِ إيجابٌ))[1].

(1) يُنظر: العين، الخليل الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي (زَيَلَ)، والأصول في النحو 184:2، والخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار 284:3، والمحيط في اللغة، الصاحب بن عبَّاد، تح: محمد حسن آل ياسين (نَزَوَ)، والنحو الوافي، د. عباس حسن 360:1.

(2) في النحو العربي: نقد وتوجيه 180.

(3) الأصول في النحو 184:2. ويُنظر: الخصائص241:3، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد 156:1، والنحو الوافي 360:1.

(1) الفروق في اللغة، تح: عادل نويهض 413. ويُنظر: درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري 23، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان 477:1.

المبحثُ الثالثُ/

صُوَرُ الاستعمالِ القرآنيِّ لأسلوبِ الشرطِ بنَمَطِ (فِعلِ الكَينُونَةِ المرَكَّب) و(حتى):

سنعرِضُ لها – بتوفيقِ اللهِ – بحسبِ عددِ ورودِ نظمِها في السورِ والآياتِ القرآنية على النحوِ الآتي:

1- الجوابُ المقدَّمُ (لا وفعل الكينونة المركَّب/ مضارع) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ الشرطيُّ في (4) أربعةِ مواضعَ في القرآنِ الكريمِ، بأفعالِ الكينونةِ، المعروفةِ بـ(الأفعالِ الناقصة)، هي:

قولُه تعالى:{وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتى يَرُدّوكُمْ عَن دِينِكمْ إنِ استَطَاعُوا} [البقرة/217].

يُطالعُنا في هذا النصِّ الكريمِ تعليقٌ شرطيٌّ تحصَّل عنِ ارتباطِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **{لا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ}** – المؤلَّفِ فِعلُه من تلازميةِ ((لا) النافيةِ، والفعلِ (يزالون)) المتضمنِ النفيَ – بالشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **{حَتى يَرُدّوكُمْ عَن دِينِكمْ إنِ استَطَاعُوا}** المؤلَّفِ من تلازميةِ ((حتى)، وفعلِ الشرطِ (يَرُدُّوكم)). وهو الارتباطُ التعليقيُّ المقروءُ عنِ البنيةِ العميقةِ دلاليًّا بما نصُّه:

- (يزالون يُقاتلونَكم إنْ رَّدوكم عن دينِكم)، أو:
- (يزالون يُقاتِلونكم إن يَّردوكم عن دينِكم)، بمعنى (لا يبقَونَ يُقاتِلونَكم إنْ رَّدُّوكم عن دينِكم)، أو (لا يبقَونَ يُقاتلونَكم إنْ يَّردُّوكم عن دينِكم)، أو (إنْ يَّردُّوكم عن دينِكم لا يبقَوا يُقاتلونَكم)، بحسبِ (النفي) الدلاليِّ المتحصَّلِ عليه من (الإيجابِ) الناشئِ عن تلازميةِ ((النفي) و(يزالون)). واللهُ أعلم.

وقولُه تعالى:{وَلايَزَالُ الّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّنْ دَارِهِمْ حَتى يَأْتِيَ وَعْدُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ}[الرعد/31].

انتظمَ هذا النصُ الكريمُ أُسلوبًا شرطيًّا ناتجًا عن تَعلُّقِ وقوعِ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا**{لايَزَالُ الّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّنْ دَارِهِمْ}**– ذي فعلِ الكينونةِ الخاصِّ (يزالُ) المتضمنِ معنى النفي، وهو مسبوقٌ بحرفِ النفي (لا) اللازمِ له قبلَه – على وقوعِ الشرطِ المؤخرِ وجوبًا **{حَتى يَأْتِيَ وَعْدُ اللّهِ إِنَّ اللّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ}**المسبوقِ فعلُه (يأتيَ) بـ(حتى) اللازمةِ له قبلَه في هذا النظمِ.

ومنه نقرأُ أَنَّ المعنى المفهومَ من دلالتِه العميقةِ هو:

- (يزالُ الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريبًا من دارهم إنْ أتَى وعْدُ اللهِ)، أو:
- (يزالُ الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريبًا من دارهم إنْ يأتِ وعْدُ اللهِ)، أو:
- (إنْ يَّأتِ وعْدُ اللهِ يَزَلِ الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريبًا من دارهم)، بمعنى (لا يبقى الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريبًا من دارهم إنْ يأتِ وعْدُ اللهِ)، أو (لا يكونُ الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ أو تَحُلُّ قريبًا من دارهم إنْ يأتِ وعْدُ اللهِ). واللهُ أعلم.

وقولُه تعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا} [الكهف/٦٠]، الذي انتظمَ الجوابَ المقدَّمَ وجوبًا**{لا أَبْرَحُ}**– المسبوقَ فعلُه بـ(لا) النافيةِ اللازمةِ معه – والشرطَ المؤخَّرَ وجوبًا **{حتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا}** المسبوقَ فعلُه بـ(حتَّى) اللازمةِ معه.

وهذا هو الحِوارُ المعروفُ الذي جرى بين النبيِّ موسى (عليه السلامُ) وفتاه يوشع بن نون (عليه السلامُ) المخصصِ للحديثِ عنِ السعيِ الجادِّ للقاءِ بالعبدِ الصالحِ الخِضرِ (عليه السلامُ). وبه أفصح النبيُّ موسى (عليه السلامُ) عن نيَّتِه ((سأظلُّ أسيرُ حتَّى أبلُغَ مُلتقى البحرين، أو أسيرَ زمنًا طويلا حتَّى ألتَقِيَ به))[1]. وهو ما يظهرُ عنه أنَّ ((الفعلَ المنفيَّ قد غُيِّيَ بغايتَين

(1) تفسير آيات الأحكام، د. مناع بن خليل القطان 380.

مكانًا وزمانًا؛ فلا بدَّ من حصولِهما معًا نحوَ: (لأسيرَنَّ إلى بيتِكَ إلى الظُّهْرِ)، فلا بدَّ من حصولِ الغايتين))[1]. وذهب الأخفشُ إلى أنَّ (لا أبرَحُ) هنا بمعنى ((لا أزالُ))[2]، وفسَّر ابنُ كثير هذا المقطعَ بقولِه: ((أي: لا أزالُ سائرًا حتَّى أبلغَ هذا المكانَ الذي فيه مَجمَعُ البحرين))[3].

في ظلالِ ما عُرِضَ له من دلالةِ (لا يزالُ)، وتحليلِ تركيبِها، وارتباطِها مع (حتَّى) في النصِّ المماثلِ السابقِ نقرأُ عن هذا النصِّ الدلالةَ العميقةَ التي ينتظمُها:

- (أبرَحُ إنْ أبلُغْ مجمعَ البحرَينِ)، أي (لا أبقى)، أو:
- (إن أبلُغْ مجمعَ البحرَينِ أَبرَحِ السيرَ)، أو:
- (إنْ بلغتُ مجمعَ البحرَينِ برِحتُ السيرَ)، أي: إن تحققت غايةُ سيري لم أَبْقَ سائرًا. واللهُ أعلم.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أَنَّ ((معنى (لا أبرَحُ) هنا [هو] (لا أزالُ)؛ لأنَّ حقيقةَ (لا أبرحُ) تقتضي الإقامةَ في الموضع. وكان موسى [عليه السلامُ] حين قالها على سفر، لا يُريدُ إقامة))[4]. وقيل: إنَّ معنى (لا أبرَحُ) هنا هو ((لا أنتهي))[5]. أي: (أنتهي عنِ السيرِ إنْ بلغتُ مجمعَ البحرَين). واللهُ أعلم.

والخلاصةُ أَنَّ المعنى المقروءَ عن هذا النظمِ قد تضمن الاستمراريةَ في دلالةِ الفعلِ الإيجابيةِ مع (حتى) بسببِ (نفي النفي)، كونَ الفعلِ (أبرح) يدلُّ على النفي ضمنًا، فلما سُبِقَ بـ(نفيٍ) تحقق الإيجابُ والإثباتُ بدلالةِ الاستمراريةِ، ثم يَتحولُ إلى النفي بمضمونٍ عميقٍ عند قراءتِه الاستنباطيةِ بدلالةِ التعليقِ الشرطي بمعنى (لا أبقى)، أو (لا أكون). واللهُ أعلم.

وقولُه تعالى:{وَلايَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ} [الحج/ ٥٥].

إنَّ الضميرَ (الهاء) الواردَ في قولِه تعالى:**{فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ}** كنايةٌ عنِ (القرآن الكريم). ويُطالعُنا في النصِّ الكريمِ شرطٌ ترابطيٌّ – مُنتظَمٌ منَ الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا**{لا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ}** – المسبوقِ فعلُه بـ(لا) النافيةِ اللازمةِ تركُّبًا معه في (لايزالُ)؛ لارتباطِهما معًا بيانيًّا، كما مرَّ – ومنَ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا**{حتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ}** المسبوقِ فعلُه (تأتيَهم) بـ(حتَّى) اللازمةِ معه.

وعنه نقرأُ دَلالةً تعبيريةً عميقةً هي:

- (يزالُ الذين كفروا في مِريَةٍ من القرآنِ الكريمِ إنْ تأتِهِمُ الساعةُ بغتةً، أو إنْ يَّأتِهِمْ عذابُ يَومٍ عقيم). بمعنى (لا يبقى/ لا يكونُ الذين كفروا في مِريَةٍ من القرآنِ الكريمِ إنْ تأتِهِمُ الساعةُ بغتةً، أو إنْ يَّأتِهِمْ عذابُ يَومٍ عقيم)، أو:
- (إنْ تأتِهِمُ الساعةُ بغتةً، أو إن يَّأتِهم عذابُ يومٍ عقيم، تَزَلْ مِريتُهم) أي (لا تبقَ/ لا تَكُنْ)، أو:
- (إنْ أَتَتِ الذين كفروا الساعةُ بغتةً، أو إنْ أتاهم عذابُ يومٍ عقيم، زالتْ مِريتُهم)، أي (ما بقِيت/ ما كانت). واللهُ أعلم.

2- الجوابُ المقدَّمُ (لن وفعل الكينونة المركَّب/ مضارع) ⟵ حتَّى ⟵ فعْلُ الشرطِ (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ الشرطيُّ في (موضعَين) اثنين في القرآنِ الكريمِ، هما **قولُه تعالى:{فَلَمّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا، قالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَباكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي، وَهُوَ خَيْرُ الحاكِمِينَ }**[يوسف/٨٠].

بالنظرِ التحليليِّ إلى قولِه تعالى: **{فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي}** نجِدُ أنَّه ضمَّ جوابًا مقدَّمًا هو**{فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ}**، معلَّقًا على شرطٍ مؤخرٍ وجوبًا هو**{حتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي}**. وقد جاء فعلُ الجوابِ المقدَّمِ

(1) اللباب في علم الكتاب (تفسير اللباب)، أبو حفص عمر بن علي بن عادل، تح: عادل أحمد وعلي معوض487:10.
(2) معاني القرآن تح: ابراهيم شمس الدين 79:2.
(3) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) 173:5.
(4) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم 142.
(5) جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تح: محمود محمد شاكر 55:18.

وجوبًا (أبرحَ) مسبوقًا بأداةِ النفي (لن)، مُعلَّقًا وقوعُه وتحققُه العمليُّ على وقوعِ فعلِ الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا (يأذنَ) – هو وما عُطِفَ عليه تلازمًا تعاقبيًّا (أو يحكمَ اللهُ لي) – المسبوقِ بـ(حتَّى) اللازمةِ له لهذا التعليقِ.

ونجدُ أنَّ الدلالةَ العميقةَ التي نفهمُها – بهذا التحليل – عن هذا النصِّ هي:

- (أبرحُ الأرضَ إنْ يَّأذَنْ لِّي/ إنْ أَذِنَ لي أبي، أو يحكُمِ اللهُ/ حكَمَ اللهُ لي)، أي (لا أبقى/ لا أكونُ في المكانِ الذي أنا فيه إنْ أَذِنَ لي أبي)، أو:
- (إنْ يَّأذَنْ لِّي أبي، أو يحكُمِ اللهُ لي أبرَحِ الأرضَ)، أو:
- (إنْ أَذِنَ لي أبي، أو حكمَ اللهُ لي بَرِحْتُ الأرضَ). واللهُ أعلم.

وهذا حديثٌ حِواريٌّ صادرٌ عن أكبرِ إخوةِ النبيِّ يوسفَ (عليه السلامُ) وهو يستشعرُ الحرجَ من تفريطِه – بعد يوسفَ (عليه السلامُ) – بأخيه (بنيامين) على الرغمِ من الموثِقِ العهديِّ الذي قدمه هو نفسُه وإخوتُه إلى أبيهم النبيِّ يعقوبَ (عليه السلامُ)، مفادُه أنْ لَّن أُفارقَ مكاني الذي أنا ماكثٌ فيه حتَّى أحصل على إذنِ أبي من موافقتِه ورضاه. وهذا لن يحصلَ إلا عن قناعتِه بصدقِ حديثِنا من أنَّ (بنيامين) قدِ احتُجِزَ في مصرَ بعدَ إدانتِه بحادثةِ (صواعِ الملِك)، أو حتَّى يتأكد لي – عن هذا التصديق – حكمُ اللهِ الذي يُثبِتُ لي صِحةَ قولي، وسلامةَ موقفي[1].

إذًا، يتحصَّلُ لنا أنَّ الإيجابَ المتحققَ من تلازمِ (لن أبرحَ) بالنظمِ النصِّي الظاهر يُقرأُ بالنفي في المنظورِ التعلقيِّ الشرطي بالدلالةِ العميقةِ له هنا.

وقولُه تعالى:{قَالُواْ لَنْ نَّبرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}[طه/91]، الذي تألَّفَ من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **{لَنْ نَّبرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}**– ذي الفعلِ المركَّبِ من تلازميةِ حرفِ النفي (لن) والفعلِ المنفي ضمنًا (نبرح) – والشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا **{حَتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}** ذي الفعلِ المضارعِ المسبوقِ بـ(حتى) اللازمةِ له هنا.

وعن هذا النظمِ الظاهرِ للنصِّ نقرأُ الدلالةَ العميقةَ له بما يُفيدُ التعليقَ الشرطيَّ من تحوُّلِ (الإيجاب) المتحصَّلِ فيه عن (نفي النفي) بالاستمراريةِ إلى (النفي) بما مضمونُه: (نبرَحُ عليه عاكفين إنْ رَّجَعَ إلينا موسى)، أو (نبرَحُ عليه عاكفين إن يَّرجِعْ إلينا موسى)، أي: (لا نبقى عليه عاكفين إنْ رَّجَعَ إلينا موسى)، أو (لن نبقى عليه عاكفين إنْ رَّجَعَ إلينا موسى)، أو (لا نكونُ عليه عاكفين إنْ رَّجَعَ إلينا موسى). واللهُ أعلم.

3– الجوابُ المقدَّمُ (ما وفعل الكينونة المركَّب/ ماضٍ) ⟵حتَّى⟵الشرط المؤخر (مضارعٌ):

ورد هذا التركيبُ في القرآنِ الكريمِ في موضعٍ (واحدٍ) فقط في القرآنِ الكريم هو **قولِه تعالى: {قَالُواْ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ، فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ}** [الأنبياء/14–١٥].

نستجلي عن هذا النصِّ الكريمِ تركيبًا تعليقيًّا تألَّف من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا **{مازَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ}**– المسبوقِ فعلُه (زال) بأداةِ النفي (ما) اللازمةِ تركُّبًا معه – ومن الشرطِ المؤخرِ وجوبًا**{حتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ}**– المسبوقِ فعلُه بـ(حتَّى) اللازمةِ معه في هذا النظمِ – وبموجبِ دلالةِ (ما زال) العامةِ في التعبيرِ، والخاصةِ في هذا الأسلوبِ، وبموجبِ دلالةِ التعليقِ الرابطةِ بين جزءَي هذا التركيبِ الشرطيِّ يَبينُ لنا المعنى بأنه:

- (زالتْ تلكَ دعواهُم إنْ جعلناهم حصيدًا خامدين)، أي (ما بَقِيَت/ ما كانت تلكَ دعواهُم إنْ جعلناهم حصيدًا خامدين)، أو:

(1) يُنظرُ: مُعطيات التوكيد الدلالية: دراسة تحليلية في سورة يوسف (عليه السلام)، د. علي عبدالفتاح 97-99.

– (إن جعلناهم حصيدًا خامدين زالتْ تلك دعواهم). واللهُ أعلم. والدعوى هنا هي قولُ: (يا ويلَنا) لقَومٍ قصم اللهُ قريتَهم نتيجةَ تماديهم في الغّيِّ والظلم[1].

مما جرى تبيينُه تحليلًا لأُسلوبِ الشرطِ – هنا – في ضوءِ النصوصِ السبعةِ المعروضِ لها في هذا البحثِ يُمكِنُنا أنْ نعقِدَ موازنةً بين تركيبَين اثنينِ لهذا الأُسلوبِ الشرطيِّ الخاصِّ، وهما:

أ– الجوابُ المقدَّمُ (النفيُ والفعلُ) ⟵ الشرطُ المؤخَّرُ (حتَّى والفعلُ المضارع)

ب– الجوابُ المقدَّمُ (فِعْلُ الكينونةِ المركَّبُ) ⟵ الشرطُ المؤخَّرُ (حتَّى والفعلُ المضارع)

فالتركيبُ الأوَّلُ هو ما جرى تبيينُه في بحثنا الموسومِ بـ(التعليق الشرطي بـ(النفي وحتى)، وبـ(بالطلب وحتى) في النصِّ القرآني: دراسة تحليلية)[2]، ومن أمثلتِه التي بيَّناها – هناك – بالتحليلِ الدلاليِّ قولُه تعالى:**{إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}** [الرعد/١١]، إذ جاء التعليقُ الشرطيُّ الترابطيُّ فيهِ مؤلفًا من الجوابِ المقدَّمِ وجوبًا**{لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ}** – المسبوقِ فعلُه (يُغيِّرُ) بـ(لا) النافيةِ اللازمةِ لهذا التعليقِ – ومن الشرطِ المؤخَّرِ وجوبًا**{حتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}** المسبوقِ فعلُه (يُغيِّروا) بـ(حتَّى) الغائيةِ اللازمةِ في هذا النظمِ الخاصِّ؛ فكشف لنا عن دَلالةٍ عميقةٍ ينتظِمُها ما نصُّه: (يُغيِّرُ اللهُ ما بقومٍ إنْ يُغيِّروا / إنْ غيَّروا ما بأنفسِهم)، أو (إنْ يُغيِّرْ قومٌ ما بأنفسِهم يُغيِّرِ اللهُ ما بهم). واللهُ أعلم.

فهو – كما بانَ – قائمٌ على معنى النفيِ السابقِ الفعلَ، وهو نفيٌ لازمٌ للدَّلالةِ المفضيةِ إلى هذا المعنى، بتلازميةِ (حتى والفعل المضارع) ورودًا بعدَ تلازميةِ (النفي والفعل) التي يظهرُ عنها نفيُ مضمونِ الجملةِ التي وقعت جوابًا، فتعلَّقَ وقوعُها على وقوعِ الشرطِ اللاحق. أي أنَّ ما يُفصِحُ عنه هذا الجوابُ هو نفيُ الحَدَثِ لا غير. وهذا النفيُ هو الأساسُ في التعليقِ الشرطيِّ.

أما التركيبُ الآخرُ – وهو ما خَصَصْنا به هذا البحثَ للعرْضِ له – فهو ما يقومُ على أساسِ معنى (الاستمرارية) المتحصَّلِ من ارتباطِ (النفي) و(فعل الكينونة النافي بدلالتِه)، من مجموعِ (النفي، والنفي) الذي يؤدي إلى الإثبات.

إذًا، ليس للنفي الخالصِ المُفادِ عن أداةِ النفي، أو حرف النفي – الداخلِ على الفعلِ الواقعِ جوابًا في هذا الأسلوبِ الشرطيِّ – وحدَه أثرٌ دلاليٌّ في معنى التعليقِ الشرطيِّ، كما تحقق في نظمِ التركيبِ الأول، بحسبِ تحليلِ الشاهدِ القرآنيِّ الممثِّلِ به له. بل لأداةِ النفي، ولفعلِ النفي الضمني، نحو (ما زال) – مثلاً – هذا الأثرُ الدلاليُّ المفصِحُ عن معنى التعليقِ الشرطيِّ. أي أنَّ نسخَ معنى النفي في الفعل (زال) بحرفِ النفي (ما)، وتَحوُّلَ المعنى الاتحاديِّ إلى (الإثبات) – وهو تحققُ (الاستمرارية) – هو الأساسُ الذي تألَّف عليه تحصيلُ التعليقِ الشرطيِّ من (ما زال وحتى)، أو من (فعل الكينونةِ المركَّبِ الدالِّ على الاستمرارية وحتى).

ومن هذه الموازنةِ عن تحليلِ التركيبَين، وتبيينِ دلالةِ نصوصِ كل مِّنهما يتَّضِحُ لنا أنَّ قراءةَ التعليقِ الشرطيِّ في التركيبِ الأولِ– القائمِ على (الجواب المقدَّمِ (النفي والفعلِ العامِّ) فالشرط المؤخَّر (حتى والفعل المضارع)) – متأتيةٌ من معنى الإيجابِ الذي يُفهَمُ به الجوابُ، نحو (إنْ يُغيِّرْ قومٌ ما بأنفسِهم يُغيِّرِ اللهُ ما بهم) المقروءِ عن قولِه تعالى:**{إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}**[الرعد/١١]، أي أنَّ نفيَ مضمونِ فعلِ الجوابِ (يُغيِّر) بـ(لا) السابقَ فعلَ الشرطِ (يُغيِّروا) هو الذي مكَّن لدلالةِ التعليقِ أنْ تُقرأَ عن هذا النظمِ بالتركُّبِ مع (حتى).

---

(1) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تح: لجنة من العلماء والمحققين 7: 65-66، والأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل، ناصر مكارم الشيرازي 132:10، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود) 406:4، وفتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني 46:5.

(2) ينظر: مضمون الهامش (1) في هذا البحث.

أما قراءةُ التعليقِ الشرطيِّ في التركيبِ الثاني – القائمِ على (الجواب المقدَّم (النفي وفعل الكينونة الخاص) فالشرط المؤخَّر (حتى والفعل المضارع)) – فمتأتيةٌ من معنى النفي الذي يُفهَمُ به الجوابُ، نحو (لا يبقى الذين كفروا في مِريَةٍ من القرآنِ الكريمِ إنْ تأتِهِمُ الساعةُ بغتةً، أو إنْ يَّأتِهِمْ عذابُ يَومٍ عقيم)، أو (لا يكونُ الذين كفروا في مِريَةٍ من القرآنِ الكريمِ إنْ تأتِهِمُ الساعةُ بغتةً، أو إنْ يَّأتِهِمْ عذابُ يَومٍ عقيم)، وهو المعنى المقروءُ عن قولِه تعالى:**{وَلايَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ حتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ}** [الحج/ ٥٥]، كما مرَّ بيانُه. واللهُ أعلم.

وبكلمةٍ أوفى: يكونُ التعليقُ الشرطيُّ بـ(النفي وحتى) في تركيبِ الجوابِ ذي الفعلِ العامِّ قائمًا على قراءةِ الإيجاب بـ(يفعلُ إنْ يفعلْ) من (لا يفعلُ حتى يفعل)، ومثالُه بقراءةِ الإيجابِ قولُنا: (تنهَضُ الأُممُ إنْ وقَّرَتْ عُلماءَها)، من (لا تنهَضُ الأممُ حتى توقِّرَ عُلماءَها).

ويكونُ التعليقُ الشرطيُّ بـ(الإيجاب وحتى) في تركيبِ الجوابِ ذي فعلِ الكينونةِ الخاصِّ قائمًا على قراءةِ النفي بـ(لا يفعلُ إنْ يفعلْ) من (لا يفعلُ حتى يفعل)، ومثالُه بقراءةِ النفي قولُنا: (لا يبقى الجوُّ صَحوًا إنْ تلبَّدَتِ السماءُ بالغيومِ)، أو (لا يكونُ الجوُّ صَحوًا إنْ تَتَلبَّدِ السماءُ بالغيومِ) من (لا يزالُ الجوُّ صَحوًا حتى تتلبَّدَ السماءُ بالغيومِ).

وهو ما يُمكِنُ توضيحُه بالمخطط الآتي:

نتيجة:

عن مسيرةِ التدبُّرِ المتَّصلِ بالمعرفةِ القرآنيةِ الممكِنةِ نستخلِصُ مما مرَّ من شواهدَ عُرِضَ لها بالتحليلِ الدَّلاليِّ الوافي أَنَّ التعليقَ القائمَ بين رُكنَين لُغويَّين رئيسَين برابطٍ لفظيٍّ في أُسلوبِ الشرطِ قد تحصَّلَ عَقْدُهُ في نَظْمٍ لا يقومُ على (أداة الشرطِ) المعروفةِ (إنْ)، أوِ احدى أَخواتِها الحرفيةِ، أوِ الاسميةِ، ولا على ما تربِطُهُ هذه الأداةُ من صِلةٍ بين (جملةِ الشرط) المقدَّمةِ، و(جملةِ الجواب) المؤخَّرةِ – في التركيبِ الاعتياديِّ الغالبِ لأُسلوبِ الشرطِ هذا، بتنوُّعِ أنماطِه، وتعدُّدِ صورِ النمَطِ الواحدِ منها – سواءٌ أكانَ هذا التعليقُ (حقيقيًّا) كقولِه تعالى:**{فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}** [البقرة/256]، أم (شكليًّا) كقولِه تعالى: **{وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ}** [لقمان/12]، بحسبِ ما أتممنا ذكرَه من شواهدَ استدلاليةٍ في أولِ هذا البحث.

بل يقومُ على أساسِ الارتباطِ التعليقيِّ الشرطيِّ القائمِ بين رُكنَينِ رئيسَينِ هما (جملةُ الشرطِ)، و(جملةُ الجوابِ)، يعقِدُ بينهما برباطِ التعليقِ الشرطيِّ هذا أداتانِ مُتَّحِدَتا النظْمِ هما: (مركَّبُ النفيِ وفِعْلُ الكينونةِ) الدالُّ على (الاثباتِ)، أوِ (الإيجابِ) الناشِئِ عن (نفْيِ النفيِ)، و(حتَّى) الغائيةُ. ولِهذا النظْمِ الخاصِّ نمَطٌ تركيبيٌّ واحدٌ هو:

الجواب المقدَّم: مركَّب (النفي وفعل الكينونة) ← الشرط المؤخَّر (حتَّى والفعل المضارع).

أي أنه قائمٌ على مجيءِ الجوابِ مؤلَّفًا من (فِعْلِ الكَينُونَةِ) المركَّبِ وجملتِه، ومن (حتَّى) وجملتِها. فهو – إذًا – يباينُ الترتيبَ الشرطيَّ التعليقيَّ الاعتياديَّ المعروفَ القائمَ على (أداة الشرط، وجملة الشرط، وجملة الجواب)، من حيثُ أنَّ أسلوبَ الشرطِ بـ(فعل الكينونةِ، وحتَّى) يكونُ ترتيبُ أجزاءِ نظْمِه المذكورِ واجبًا، ولا يجوزُ تغييرُه؛ لأنه عندَ تغييرِ ترتيبِه لا يعودُ دالاً على التعليقِ الشرطيِّ، ولا يستقيمُ معنى الجملةِ التي تكونُ عليه. فهو خاصٌّ، لا يُشابِهُ أُسلوبَ الشرطِ الاعتياديِّ المعروفِ الذي تتنوَّعُ مواضِعُ أركانِه (الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجواب) بتغيِّرِ الترتيبِ، وعدمِ جُمودِه، فضلاً على تنوُّعِ أدواتِه، وأزمنةِ أفعالِه.

وقد رأينا أنْ يُفرَدَ لهذا النمطِ بحثٌ مستقِلٌّ عن بحثٍ سابقٍ في البابِ النحويِّ (أُسلوبِ الشرطِ) الخاصِّ نفسِه؛ لأنَّ هذا البحثَ يقومُ على دلالةِ (الإيجابِ)، أوِ (الإثبات) الواردةِ أولَ الأُسلوبِ التعليقيِّ.

أما ذاك البحثُ السابقُ فيقومُ على دلالةِ (النفي) الواردةِ أولَ الأُسلوبِ التعليقيِّ أيضًا. وكلا النمطَين يستلزِمُ (حتَّى والفعلَ المضارعَ بعدها) شرطًا أساسًا مؤخَّرًا يتوقَّفُ التعليقُ الحقيقيُّ عليه.

وفي ظلِّ الشواهدِ المُستقراةِ في القرآنِ الكريمِ لهذا الأُسلوبِ القائمِ على (فِعْلِ الكينونةِ المُركَّب)، تحصَّل لنا أنَّه يَرِدُ في سياقِ الفِعْلَين: (ما زَالَ)، و(ما بَرِحَ) فقط، بصيغتَي: (الماضي)، و(المضارِع) لكل مِّنهما، وأنَّ مواضعَ ورودِه قليلةٌ جدًّا – فهي (7) سبعةُ مواضِعَ فقط – إذا ما وُزِنَ بمواضعِ ورودِ النمطِ الآخرِ الخاصِّ المناظِرِ له المُستقصَى درسُه في بحثِنا الموسومِ بـ(التعليقُ الشرطيُّ بـ(النفيِ وحتَّى)، وبـ(الطلبِ وحتَّى) في النصِّ القرآنيِّ: دراسةٌ تحليليةٌ) المشارِ إليه سابقًا، إذ جاءت صورُ الشرطِ به في (49) تسعةٍ وأربعين موضعًا في القرآن الكريم، وإذا ما وُزِنَ بصورِ أُسلوبِ الشرطِ الاعتياديِّ المعروفِ التي وردت في (1379) ألفٍ وثلاثمئةٍ وتسعةٍ وسبعين موضعًا في القرآنِ الكريمِ، بحسبِ تأكيدِ الباحثين اللغويين في دراساتِهِمُ التحقيقيةِ[1].

مصادرُ البحثِ ومراجعُه

- **القرآن الكريم**

1. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت951هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
2. أسرار البلاغة، عبدالقاهر الجرجاني (ت471هـ) أو (474هـ)، تح: هـ.ريتر، استنبول/1954م.
3. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، راجعة وقدم له: د. فايز ترحيني، ط1، دار الكتاب العربي– بيروت/1404هـ– 1984م.
4. الأصول في النحو، أبو بكر بن سهل السراج (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/1417هـ– 1996م.

(1) يُنظر: الشرطُ في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبدالسلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي 30-31، وفي النص القرآني وأساليب تعبيره، د. زهير غازي زاهد 168، وبحثُنا المذكور المنشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (الرابع والعشرون)، العدد (الثاني) / 2016.

5. الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل، العلامة الفقيه المفسر ناصر مكارم الشيرازي، ط1، الناشر: مدرسة الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) / 1426هـ.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط 4، مطبعة السعادة، مصر/1380هـ- 1961م.
7. البحث الدلالي عند المفسرين، د. زينب عبدالحسين السلطاني، ط1، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمَّان/1437هـ-2015م.
8. البحث النحوي عند الاصوليين، د. مصطفى جمال الدين (ت1996م)، دار الرشيد للنشر، بغداد/1980م.
9. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ)، تح: محمد أبوالفضل ابراهيم، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/1391هـ - 1972م.
10. البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الأستراباذي، تح: حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة /1427هـ.
11. تركيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي (رسالة ماجستير مخطوطة) أشرف عليها الدكتور علي عبدالفتاح، جامعة بابل – كلية التربية/ 2010م.
12. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي أبو القاسم (ت741هـ)، ضبطه وصححه وخرَّج آياتِه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت/1415هـ - 1995م.
13. تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين، د. صالح الظالمي، ط2، مكتبة المواهب، النجف الأشرف/1426هـ.
14. تفسير آيات الأحكام، د. مناع بن خليل القطان (ت1420هـ)، دار المدني للطباعة والنشر/1975م.
15. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (774هـ) دار الفكر، بيروت/1401هـ.
16. جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (310هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر (د.ت).
17. جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في نظرية النحو العالمي لتشومسكي، د. مازن الوعر، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ودار نوبار-القاهرة/1999م.
18. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د.ت).
19. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تح: محمد علي النجار (ت1966م) ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت/1372هـ-1952م.
20. درة الغوَّاص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت516هـ)، ط1، مطبعة الجوائب، القسطنطينية/1299هـ.
21. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: دراسة نقدية للحذف والتقدير، د. علي عبدالفتاح، ط1، نشره مركز القرآن الكريم في ديوان الوقف الشيعي، بغداد/2010.
22. الدلالة في النحو العربي، د. كريم حسين ناصح الخالدي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد الثامن / 1997م.

23. الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبدالسلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، تونس/1985م.

24. الشرط في القرآن الكريم، عبد العزيز على الصالح المعييد، (رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الدكتور على النجدي ناصف)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم /1369هـ.

25. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية/1981م.

26. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)، الناشر: محفوظ العلي، بيروت (د.ت).

27. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تح: عادل نويهض، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت/1393هـ-1973م.

28. في النحو العربي: نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت/ 1964م.

29. في النص القرآني وأساليب تعبيره، د. زهير غازي زاهد، ط1، دار صفاء- الأردن، عمان، ومؤسسة الصادق – العراق، بابل/ 1433هـ - 2012م.

30. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تح: د. عبدالسلام محمد هارون، ط3، مطبعة المدني، مصر-1408هـ/1988م.

31. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن على بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد880هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت/1419هـ-1998م.

32. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (الرابع والعشرون)، العدد (الثاني) / 2016.

33. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (560هـ)، تح: لجنة من العلماء والمحققين، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت/1415هـ-1995م.

34. المحيط في اللغة، الصاحب بن عبَّاد، تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد/1975م.

35. معاني القرآن، الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (211هـ)، تح: ابراهيم شمس الدين، ط1، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/1423هـ-2002م.

36. معطياتِ التوكيد الدلالية: دراسة تحليلية في سورة يوسف (عليه السلام)، د. علي عبدالفتاح الحاج فرهود، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع –عمَّان، ودار الرياحين للنشر والتوزيع-بابل/ 2015م.

37. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان/1982م.

38. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، د. عباس حسن (ت1977م)، ط2، مطبعة دار المعارف، مصر/1964م.

39. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، دار نوبار للطباعة، القاهرة/1997م.